جامعة يحي فارس–المدية- الجزائر
مخبر التنمية المحلية المستدامة
مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية
ومخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية
ينظم الملتقى الوطني حول
دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" الواقع والطموح".
ورقة بحثية من إعداد الباحثين:

الاسم الكامل	د/ محمد بولصنام	ط/ محمد أكلي
الدرجة العلمية	أستاذ محاضر أ	طالب دكتوراه
الجامعة	جامعة يحي فارس -المدية -	جامعة يحي فارس -المدية -
رقم الهاتف	05.50.67.07.44	07.78.21.62.27
البريد الالكتروني	*Boulesnam85@hotmail.com*	Mohamad26akli@gmail.com

المستخلص:

محور المداخلة:	**دور حوكمة المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.**
عنوان المداخلة:	***دور الحوكمة المؤسساتية في درء المخاطر المالية لدعم التنمية المستدامة.***

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين حوكمة المؤسسات والتنمية المستدامة من خلال التقليل و السيطرة على المخاطر المتعلقة بالفساد الإداري والمالي، وتقييم المخاطر على الإستثمار من أجل المحافظة على الأصول والممتلكات وتعزيز النمو على المدى الطويل، وكذا تعزيز جوهر الحوكمة المبني على التوفيق بين الربحية كهدف إقتصادي والمتطلبات الاجتماعية كهدف إجتماعي.

ومن خلال معالجة الأدبيات السابقة في الموضوع، توصلت الدراسة إلى أن قياس المخاطر وتحديدها بدقة من طرف المدير المالي سيكون ذا تأثير مباشر على الحوكمة المؤسساتية، مما ينعكس بالإيجاب على النواحي الاقتصادية والقانونية والإجتماعية التي تهدف إلى تحقيق صالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات ككل وهذا من أجل دعم التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المؤسساتية،إدارة المخاطر المالية، التنمية المستدامة.

Abstract

This study aims at highlighting the relationship between corporate governance and sustainable development through reducing and controlling risks related to administrative and financial corruption, and assessing investment risks in order to preserve assets and properties and promote growth for long term, as well as strengthening the core of governance that is based on reconciling profitability as an economic purpose and social requirements as social goals.

Through literature review, the study concluded that the risk measurement and its accurate identification by the financial manager will have a direct impact on corporate governance, which reflects positively on the economic, legal and social aspects that aim to achieve the interests of individuals, institutions and societies as a whole, for the sake of supporting sustainable development.

Key words: Corporate Governance, Financial Risk Management, Sustainable Sustainability.

مقدمة

في ظل المتغيرات الاقتصادية التي تتسم بظروف عدم التأكد والمخاطرة التي يعيشها العالم اليوم ، تزايد اهتمام الحكومات والمؤسسات بالحوكمة الجيدة بإعتبارها الوسيلة التي تهدف الى رفع كفاءة أداء المؤسسات والمساهمة في استقرارها وسلامتها من خلال التجنب والتقليل من الغش وتضارب المصالح والضغوطات الادارية والسياسية الناتجة من العولمة والتقدم التكنولوجي وتحرير الأسواق وضعف الرقابة والسيطرة عليها .

وبناء على ذلك ومن أجل إبراز السياسات والاستراتيجيات المتبعة في اتخاذ القرارات في الجزائر واستعادة ثقة المستثمرين ودرء المخاطر المالية لتحقيق الاستدامة التنموية يمكن طرح التساؤل الرئيس التالي:

ما هو دور حوكمة إدارة المخاطر في دعم التنمية المستدامة في الجزائر؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن عرض بعض التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما المقصود بالحوكمة المؤسساتية الجيدة لدعم التنمية المستدامة ؟

2- ما أهمية الحوكمة وما هي ركائزها الأساسية ؟

3- كيف تتحكم المؤسسة في تحديد المخاطر والسيطرة عليها؟

4- ما هي الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية ؟

فرضيات الدراسة

بناءا على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية تهدف هذه الدراسة بشقيها النظري والعلمي إلى اختيار الفرضيات التالية:

- تسعى الحوكمة المؤسساتية الى إحداث إنتقال حقيقي داخل المؤسسة للوصول الى إستدامة اقتصادية اجتماعية وبيئية في الجزائر.
- تسعى حوكمة المؤسسات إلى تحديد وتقييم المخاطر المالية قصد تعظيم قيمة المؤسسة .
- توفر ركائز الحوكمة المؤسساتية التقليل من المخاطر المالية وتحقق بالمقابل دعما للتنمية المستدامة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بارتباطها بواقع الاقتصاد الوطني وزيادة القيمة المضافة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إستراتيجية حوكمة إدارة المخاطر المالية للمؤسسة.
يعد الموضوع ذو أهمية اقتصادية واجتماعية وبيئية تمس كل الأطراف الفاعلة داخل المؤسسة.

أهداف الدراسة

يمكن عرض أهداف الدراسة في النقاط التالية :

- محاولة التعرف على المبادئ وركائز الحوكمة المؤسساتية .
- عرض المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة المؤسسات وتسليط الضوء على تطبيق مبادئ الحوكمة لتحسين الأداء المالي من خلال التحكم في إدارة المخاطر المالية لتحقيق وتجسيد التنمية المستدامة
- بيان طرق وقياس المخاطر المالية للاستثمارات داخل المؤسسة .

منهج الدراسة

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تحديد الخلفية في إعطاء مفاهيم حول الحوكمة المؤسساتية ودورها في التحوط للمخاطر وقياسه وكيفية التخلص منها وتحليل الدور الذي يمكن أن تؤديه حوكمة إدارة المخاطر في التنمية المستدامة.

أولا :**الإطار النظري حول الحوكمة.**

1. تعريف الحوكمة

لقد تعددت التعاريف المقدمة لمصطلح الحوكمة بتعدد المهتمين بالمصطلح وانتماءاتهم السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية .

فتعرف بأنها النظام الذي بموجبه تتم إدارةالشركات والسيطرة عليها فبالتالي هي مجموعة من العلاقات بين جهاز إدارة شركة ما ومجلس إدارتها والمساهمين فيها وأصحاب المصلحة الآخرين ، وتوفر الحوكمة الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة وتحديد وسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء[1] بالإضافةإلى تعظيم مساهمة الشركة في الاقتصاد العام وبالتالي التطرق إلى العلاقة بين المساهمين الدائنين وعلاقة الشركة بأصحاب المصالح كالموظفين والموردين والعملاء والجمهور والمسؤولية الاجتماعية للشركات مثل التبرعات الخيرية والاهتمامات البيئية وغيرها.[2]

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE بأنها نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها.[3]

كذلك عرفتها مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة على أنها هياكل وعمليات مراقبة وإدارة الشركات وتساعد حوكمة الشركات على أنه تعمل بأكثر كفاءة وتحسين الحصول على راس المال والتخفيف من المخاطر وحماية ضد سوء الادارة فهي تجعل الشركات أكثر عرضة للمساءلة والشفافية من المستثمرين وتعظيم الأدوات للرد على مخاوف أصحاب المصلحة. [4]

ومن خلال التعريفات السابقة تتضح عدة معان أساسية للحوكمة أهمها :

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات لدعم التنمية المستدامة.
- تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة المديرين والمساهمين وأصحاب المصالح .
- مجموعة من القواعد التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين، ومنظم يتضمن توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركة في إدارة الشركة، مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين .

2. **أهمية الحوكمة**: تقوم أهمية الحوكمة على دفع عجلة التنمية ورفع مستوى الأداء وتحقيق درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد الإداري والمالي فهي تقوم برفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة

---

[11]-سليمان محمد مصطفى ،حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري –دراسة مقارن الدار الجامعية ، مصر ، 2006 ص13.

[2]-يعقوب فيحاء عبد الله محمد ، ايمان شاكر دور معايير الحوكمة في الحد من الاثار السلبية للعولمة والخصخصة ، مجلة دراسات محاسبة مالية ، المعهد الغالب للدراسات المحاسلبية والمالية ، جامعة بغداد العدد الخامس 2007 ص85.

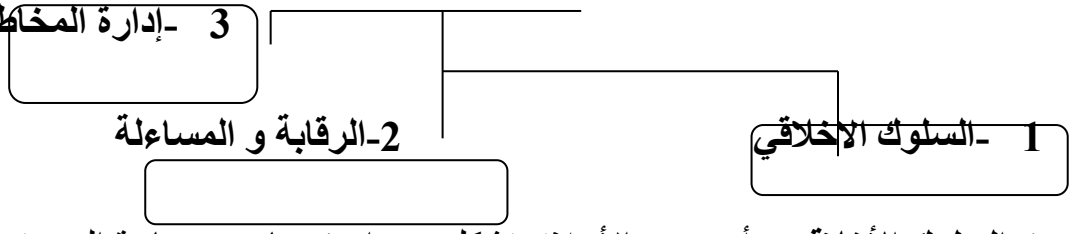
[3]- البنك الأهلي المصري ، أسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة في الشركات : حوكمة الشركات ، النشرة الاقتصادية ، العدد الثاني ، المجلس السادس والخمسون 2003. ص11.

[4] -International Finance corporation,corporate gouvernance , january ,2014,p01.

والمساهمين والعمل على وضع إطار تنظيمي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية مع مراعاة مصلحة المساهمين وتكمن أهميتها كذلك في الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين لاسيما الجانب منهم لتمويل المشاريع التوسعية وتسعى الحوكمة إلى ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت والإفصاح الكامل عن أداء الشركة ووضعها المالي مما يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات.[1]

3. **الركائز الأساسية للحوكمة :**من أجل أن تؤدي الحوكمة دورها المشار إليه لابد من توفر مجموعة من الركائز الأساسية .

ركائز الحوكمة



1-**السلوك الأخلاقي :** أصبحت الأخلاق تشكل جزءا رئيسيا من صناعة النمو في الشركات إذ تعد لها دور فعال في تفعيل النظام الرقابي وتحسين سمعة الشركة وزيادة مصداقيتها ذلك لأن الأخلاق معايير إنسانية عالمية سامية موجودة في معظم المجتمعات والثقافات كالعدل ، الإخلاص واحترام الآخرين والمساواة التي من المفروض أن تطبقها منظمات الأعمال بغض النظر عن ملكيتها ووظيفتها[2]، لذا يعتبر السلوك الأخلاقي أساس القيام الحوكمة الرشيدة.

2-الرقابة والمساءلة: الرقابة هي الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في الشركة بهدف حماية أصولها على أثرها[3] تحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالشركة بصفة عامة كما تعتبر المساءلة مكملة لعملية الرقابة .

3-إدارة المخاطر : أساسها تجنب النتائج السلبية مع السعي الى تطبيق وسائل التحسين المستمر في كافة المجالات داخل المؤسسة ومازال البحث والاهتمام لإيجاد معايير لإدارة المخاطر ، وتعد من أهم ركائز الحوكمة

أساسها : المحافظة على الموجودات لحماية مصالح الدائنين والمستثمريين، وإعداد الدراسات قبل تحقق الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع الخسائر المحتملة او تقليلها.[4] وتقدير

---

3 محاضرة الأستاذ حسياني عبد الحميد ماستر عن بعدمقياسالحوكمة والمحاسبة جامعة الجزائر3

[2] محمد محمود العجلوني "الحاكمية الرشيدة والامتثال في البنوك الاسلامية ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الثالث ، عمان ، الاردن ، سبتمبر 2013 ص8.

[3]- خالد امين عبد الله "التدقيق والرقابة في البنوك " دار الوائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى .عمان الاردن ،2012.

[4]- علاء فرحان طالب وايمان شيحان.الحوكمة المؤسسية والأداء الاستراتيجي للمصارف، ص54.

مخاطر الإحتيال في كل مستوى من مستويات الإدارة,وعليه تعتبر حوكمة الشركات ذلك النظام المتكامل الذي يرتكز على عملية إدارة المخاطر لتجنبها في سبيل تعظيم المنافع لجميع المستفيدين دون استثناء لدعم كل بوادر التنمية.

ثانيا-تقييم حوكمة المخاطر لتحقيق التنمية المستدامة

تقوم إدارة المؤسسة بالحوكمة من خلال تقييم وقياس المخاطر وتطوير استراتيجيات إدارتها بما في ذلك نقل آثارها المحتملة إلى جهات أخرى كشركات التأمين .

1. تصنيف المخاطر المالية في المؤسسة :

تتأثر استثمارات المؤسسة بالعديد من العوامل التي يمكن تصنيفها الى نوعين من المخاطر هما[1]:

1. 1 المخاطر الخارجية أو المنتظمة:

هي ذلك الجزء من المخاطر التي يتعرض لها الأصل الاستثماري والتي تسببها عوامل تؤثر على السوق ككل ، لذلك يطلق عليها مصطلح مخاطر السوق وهذه لايمكن إزالتها أو التقليل منها عن طريق تنويع الاستثمارات لأنها تتعلق بنظام السوق ككل وليس بشركة معينة أو بضاعة معينة فهي تؤثر على جميع الشركات وفي نفس الوقت . وبالتالي فهي مخاطر عامة شاملة جميع الإستثمارات وترتبط المخاطر المنتظمة بالظروف الاقتصادية و السياسية والاجتماعية كالاضرابات العامة او ظروف التضخم او معدلات اسعار الفائدة أو الانقلابات السياسية.وتتأثر المخاطر المنتظمة من العوامل نذكر منها:

- أسعار الفائدة:

هي التغيرات التي تحدث في العوائد نتيجة تحركات أسعار الفائدة ، فإذا ما ارتفعت أسعار الفائدة في السوق بعد تنفيذ الإقتراح الإستثماري ، فسوف يرتفع الحد الأدنى لمعدل العائد المطلوب على الأستثمار عما كان عليه قبل اتخاذ قرار قبول الاقتراح الإستثماري ، وهذا يعني أن جزءا من أموال الشركة أصبح غارقا في إستثمارات ينتج عنها عائد يقل عن العائد السائد في السوق ، والعكس صحيح.

- عامل التضخم:

هو عبارة عن هبوط القوة الشرائية للدخل الناتج من الاستثمار نتيجة الارتفاع المتسارع في مستوى الأسعار في الاقتصاد ككل، ويعرف التضخم أحيانا بمخاطر القوة الشرائية للنقود،

---

[1]- دريد كامل آل شيب ،الاستثمار والتحليل الاستثماري دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان 209 ، ص103.

وذلك لأنه يعمل على تآكل القوة الشرائية للعملة ، وخفض معدل العائد الحقيقي على الاستثمارات.

- عوامل السوق:

تؤثر حركة السوق على عوائد الاستثمار وذلك نتيجة للمخاطر التي تصيب الشركات بصفة عامة كالمضاربة في الأوراق المالية والتغيرات السياسية والحروب وغيرها ، وهذه العوامل تؤثر في سلوك المستمر حيث ينتقل هذا الأسلوب إلى التعامل مع السوق مما يجعل الأسعار تتغير ، وهذا التغير في الاسعار يحمل معه مخاطر محددة مصدرها عدم التأكد بالنسبة لمستوى الأسعار في المستقبل ، فقد تتعرض السوق الى فترات انخفاض للأسعار تستمر لأسابيع أو أشهر أو ربما سنوات وأحيانا يتعرض السوق إلى ارتفاع في الأسعار أيضا قد تكون لفترات قصيرة أو طويلة .

- تغير المناخ العام :

ويقصد به احتمال وقوع بعض الأحداث المهمة محليا أو عالميا, مثال ذلك اجراء تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادي للدولة ذاتها أو لدول أخرى تربطها علاقة وثيقة أو اتفاقيات تجارية ، أو وفاة احدى الشخصيات المحلية أو العالمية ذات الوزن السياسي فهذه الأحداث قد تؤثر على الحالة الاقتصاية للدولة وبالتالي تؤثر على التدفقات النقدية للاستثمارات في كافة الشركات العاملة فيها .

2.1 المخاطر غير المنتظمة أو المخاطر الداخلية :

وهي عبارة عن المخاطر التي تؤثر على شركة معينة أو صناعة معينة ولا تؤثر على نظام السوق ككل ، وتكون هذه المخاطر مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل وبالتالي فهي المخاطر التي يمكن التقليل منها عن طريق تنويع الاستثمارات .

وتتأثر المخاطر غير المنظمة بالعديد من العوامل نذكر منها:[1]

-الظروف الصناعية :

وتنشأ من ظروف خاصة تقع على نوع معين من الصناعات كظهور اختراعات جديدة ، وظهور منافسين جدد ، أو عدم قدرة الشركة على منافسة الشركات الأخرى ، وكذلك صعوبة توفير المواد الخام ، وهو ما يترك أثره على التدفقات النقدية للشركة.

---

[1]- قاسم نايف علوان ، ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق دار الثقافة لنشر والتوزيع الاردن 2009 ص ص 63-66.

-سوء الإدارة :

إن القرارات الخاطئة التي تتسبب فيها إدارة الشركة تؤدي إلى حدوث آثار سلبية على نتائج أعمال الشركة وبالتالي على العائد على الإستثمار ، فاتخاذ قرارات خاطئة نتيجة لمعلومات غير دقيقة قد يؤثر على أرباح الشركة ، وأيضا الإختلاف بين المصالح والأهداف فيما بين المستثمرين والإدارة يعد من أحد أسباب التغيرات في العوائد ، كما تؤثر المشاكل التي تقوم بين أعضاء مجلس الإدارة أو المشاكل التي تنتج من موظفي الشركة (كإضرابات العمال) على العائد المتحقق.

-الدورات التجارية الخاصة :

ويقصد بها إحتمال تقلب الحالة الإقتصادية الخاصة بالشركة من كساد إلى رواج ،ثم من رواج الى كساد وتؤثر هذه التقليات تأثيرا ملحوظا على صافي التدفقات النقدية المتوقعة للإقتراح الاستثماري وعلى صافي القيمة الحالية للإقتراح الإستثماري بالتبعية .

ويتضح مما سبق أن المخاطر غير المنتظمة يمكن القضاء عليها عن طريق تنويع الإستثمارات من حيث أدوات الإستثمار كالأسهم والسندات والعقار أو من حيث القطاعات الممكن الإستثمار فيها كالإستثمار في الأسهم أو في قطاع المصارف أو التأمين أو الخدمات أو الصناعة أو من حيث الإستثمار في أدوات محلية أو أجنبية.

أما بالنسبة للمخاطر المنتظمة فلا يمكن تجنبها أو التقليل منها عن طريق تنويع الإستثمارات لأنها تتعلق بنظام السوق ككل وليس بشركة معينة أو صناعة معينة.

2. طرق قياس المخاطر المالية للاستثمارات في المؤسسة .

تعتبر المخاطر من المواضيع التي يصعب قياسها بشكل دقيق ويتضح ذلك من مفهوم المخاطر والذي يعني عدم التأكد أو عدم انتظام العوائد .[1] و هناك طرق عديدة ومختلفة يمكن استعمالها لقياس المخاطر المالية للاستثمارات في المؤسسة حيث يميز بين الطرق الإحصائية والطرق غير الإحصائية.

1.2 الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية :

وتعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الاهتمام أو قياس درجة حساسيته تجاه المتغيرات التي تحدث في متغير آخر ، ومن أهم هذه الأدوات ([2])

---

[1]- المرجع نفسه ،ص67.

[2]- قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ص68-69.

13- عاطفوليم اندرواس ،التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ،دار الفكر الجامعي مصر،2006.

1.1.2 المدى :

المدى هو عبارة عن الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للتدفقات النقدية ، ويمكن استخدام المدى كمؤشر للحكم على المستوى النسبي للخطر ، ويعد المدى أبسط مقاييس درجة المخاطر المالية ، حيث كلما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر المالي المرتبط بتنفيذ الاقتراح الاستثماري .

ويعاب على أسلوب المدى كمقياس للمخاطر المالية أنه لا يستخدم كل البيانات المتاحة عن التدفقات النقدية .[1].

2.1.2 معامل التباين (معامل الاختلاف):

وهو مقياس نسبي (أو معياري) لدرجة التشتت . حيث يربطبين الخطر (مقاسا بالانحراف المعياري) وبين العائد (مقاسا بالقيمة المتوقعة) ، ولذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر دقة وتفصيلا عن الانحراف المعياري عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة ومختلفة فيما بينها من حيث العائد والخطر . إن معامل الاختلاف يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد ، وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

$$\partial^2 = \frac{\sum(\mathrm{X} - \overline{\mathrm{X}})2}{\mathrm{N} - 1}$$

حيث أن :

∂^2: التباين .

X: العائد على الاستثمار .

$\overline{\mathrm{X}}$: المتوسط الحسابي لعائد الإستثمار.

N: عدد السنوات .

3.1.2 الانحراف المعياري :

يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداما كمؤشر للخطر الكلي المصاحب للمتغير المالي وهو يقيس درجة انحراف القيم عن وسطها الحسابي ، ووفقا لذلك فهو يقيس درجة تباين التدفقات النقدية المحتملة عن القيمة المتوقعة لها وكلما كانت درجة الانحراف المعياري كبيرة كلما كانت المخاطر كبيرة والعكس صحيح ، وتحسب قيمة الانحراف المعياري بالمعادلة التالية : $\partial = \sqrt{\boldsymbol{\partial^2}}$

∂: الانحراف المعياري وهو يمثل الجذر التربيعي للتباين .

4.1.2 معامل بيتا :

يعتبر معامل بيتا من أشهر المقاييس التي تستخدم لقياس المخاطر المنتظمة (مخاطر السوق) فهو يقيس مدى تاثر الشركات بالتغيرات التي تطرأ على عائد السوق والذي يمكن الحصول عليه من خلال سوق الوراق المالية ويقصد بعائد السوق المتوسط الحسابي لعوائد

جميع الشركات الموجودة في السوق فإذا كان معامل بيتا للأصل الاستثماري يساوي (1) صحيح ، فهذا يعني بأن تغير عائد الشركة يكون مطابقا للتغيرات التي تطرأ على عائد السوق وتتطابق مخاطر الشركة مع مخاطر السوق ، أما إذا كانت بيتا الاصل أكثر من (1) فسوف يكون التغيير في عائد الشركة أكبر من التغير في عائد السوق وتكون مخاطر الشركة أكبر من مخاطر السوق ، وإذا كان معامل بيتا أقل من (1) فعندها تكون مخاطرة الشركة أقل من مخاطرة السوق .

أما كيفية حساب معامل بيتا فيمكن قياسه عن طريق المعادلة الآتية :

$$\beta = \frac{\mathbf{Rim}\ \mathrm{x}i\boldsymbol{\delta}}{\boldsymbol{\delta Rm}}$$

حيث أن :

β : معامل بيتا .

δRm:الانحراف المعياري لعائد السوق .

Rim: معامل الارتباط بين عائد الشركة وعائد السوق .

iδ: الانحراف المعياري لعائد الشركة .

2.2 طرق أخرى لقياس المخاطر :

1.2.2معيار تحليل الحساسية:

هذا التحليل يقوم على أساس تغيير قيم عناصر معينة محددة للنفقات النقدية ومتابعة أثر هذا التغير على صافي القيمة الحالية للمشروع ، على أن يتم تغيير عنصر واحد وتثبيت باقي العناصر الاخرى .

إذن فهذا التحليل يبدأ من حالة أساسية وهي الحالة التي تمثل القيم المتوقعة ثم نأخذ أحد المتغيرات مثل حجم المبيعات ونقوم بزيادته بنسبة معينة مثل 10%واحتساب صافي القيمة الحالية،وتخفيضهب10% ونقوم بعدها بحساب صافي القيمة الحالية ، وبمعنى آخر فإن تحليل الحساسية هو عبارة عن مايعرف بتحليل ' ماذا لو' ، والأسئلة كلها تدور حول ماذا يمكن أن يحدث لصافي القيمة الحالية لو تغير أحد العامل المحددة لها.

ويستفاد من هذا التحليل معرفة درجة حساسية صافي القيمة الحالية للتغير في أي من هذه العوامل .

ومن هنا فإذا كان الحديث عن المقارنة بين مشروعين بديلين فإن الشروع ذو صافي القيمة الحالية الكثر حساسية لمتغير يعتبر أكثر خطورة من الآخر ، لأن خطأ صغير في تقدير ذلك المتغير قد يسبب خطأ كبير في صافي القيمة الحالية للمشروع ، الأمر الذي يترتب عليه قررات ونتائج خطأ .

ومن هنا نقول أن هذه الطريقة تمكن من أخذ فكرة جيدة عن مخاطر المشروع

ومن محددات تحليل الحساسية ، حيث يلاحظ أن هذا التحليل يأخذ متغيرات واحدا في الوقت الواحد، وبالتالي يصعب معرفة أثر مجموعة من المتغيرات في نفس الوقت .[1]

2.2.2 معيار شجرة القرارات :

يعد معيار شجرة القرارات من المعايير الهامة التي ينصح باتباعها في اتخاذ القرارات التي تتسم بالتعقيد والتتالي في حدوثها في فترات زمنية متعددة ،ولايعتبر معيار شجرة القرارات طريقة لتحليل المخاطرة فقط بل في المفاضلة بين الاستثمارات .

لذلك فإن اتخاذ القرار الاستثماري يجب أن يسبقه تمثيل للمعلومات المتعلقة بالمشكلة ، والتي تظهر في شكل شجرة توضح المسارات التي عن طريقها تحقق النتائج العديدة والممكنة .

لإعداد شجرة القرارات تتبع الخطوات التالية :

- تحديد نقاط اتخاذ القرار (بداية المشروع) ونقاط التتابع (مختلف نقاط التفرع).
- تحديد عدد الفروع الكلية لكل فرع رئيسي.[2]

ومن خلال هذه الأدوات الإحصائية الحديثة يمكن للمدير المالي المسؤول عن إدارة المخاطر بالقدرة على التنبؤ وتحديد المخاطر التي قد تواجه الشركة وهذا في سبيل تعظيم المنافع لجميع أصحاب المصالح لتحقيق تنمية شاملة .

الخاتمة: *ختاما لما سبق عرضه حول الحوكمة وإبراز أهم ركائزها تم التطرق الى دور إدارة المخاطر ودورها في التقليل للمخاطر المالية لدعم التنمية وإجابة عن إشكالية البحث الرئيسي وكذلك التساؤلات الفرعية لها فقد توصلنا الى ان عملية التحكم في المخاطر المالية وكيفية قياسها بطريقة إحصائية أساس نجاح الحوكمة داخل المؤسسة وهذا لدعم التنمية*و فيما يلي أهم الإستنتاجات و التوصيات المتوصل اليها.

1- الاستنتاجات:

-الحوكمة المؤسساتية هي الأداة القوية قصد تجسيدرؤية واضحة لافاق التنمية المستدامة.

-المؤسسات التي تتخطى مخاطرها أصبحت اكثر قوة إقليمية ودولية للوصول للرفاهية الاجتماعية من نظيراتها.

2- **التوصيات:**

---

[1]- عدنان تايه النعيمي وآخرون ، الإدارة المالية – النظرية والتطبيق –دار المسيرة ، الطبعة الثانية ، 2008، عمان الأردن ص ص401-403.

[2]- مبارك لسلوس ، التسيير المالي ،ديوان المطبعات الجامعية ،2004، الجزائر ص .150-151.

-خلق حوكمة إدارة المخاطر داخل المؤســـســـــات الجزائرية لتطويرها وتقويتها وتوفير القوانين الكفيلة للحد من الفســـاد وتحقيق نجاح اســـتدامة تعمل على خلق كدلك تنمية مستدامة وشاملة.

-اسـتحداث مراكز متخصـصـــة تهتم بقضـــاياالحوكمة وتتولى مهمة و اعداد نظام معلومات متطورداخل المؤسسة لتحقيق أهدافها ومتطلباتها.

-دعم اللجان المختصة بالمساءلة والشفافية والرقابةواجراء دورات تدريبية ضمن فعاليات الحوكمة داخل المؤسسة لردء المخاطر الداخلية والخارجية لزيادة الأداء المالي للمؤسسة.

المراجع المستخدمة

1- خالد امين عبد الله "التدقيق والرقابة في البنوك " دار الوائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى .عمان الاردن ،2012.

2- علاء فرحان طالب وايمان شيحان.الحوكمة المؤسسية والاداءالمالي الاستراتيجي للمصارف .دار الصفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،عمان، الأردن .2011

3- دريد كامل آل شيب ،الاستثمار والتحليل الاستثماري دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان 2009

4- قاسم نايف علوان ،إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق دار الثقافة لنشر والتوزيع الاردن 2009

5- عاطف وليم اندرواس ،التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ،دار الفكر الجامعي مصر،2006 .

6- عدنان تايه النعيمي واخرون ، الادارة المالية – النظرية والتطبيق –دار المسيرة ، الطبعة الثانية ، 2008، عمان الاردن)

7- مبارك لسلوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبعات الجامعية ،الجزائر 2004

8- يعقوب فيحاء عبد الله محمد ، ايمان شاكر، دور معايير الحوكمة في الحد من الاثار السلبية للعولمة والخصخصة ، مجلة دراسات محاسبة مالية ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد العدد الخامس 2007.

9-سليمان محمد مصطفى ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري – دراسة مقارن الدار الجامعية ، مصر ، 2006.

10-البنك الأهلي المصري ، أسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة في الشركات : حوكمة الشركات النشرة الاقتصادية ، العدد الثاني ، المجلس السادس والخمسون 2003.

11-محمد محمود العجلوني "الحاكمية الرشيدة والامتثال في البنوك الاسلامية ، مجلة الدراسات المالية والمصرفيةالمجلد الحادي والعشرون ، العدد الثالث ، عمان ، الاردن ، سبتمبر 2013.

12-عن محاضرات الأستاذ حسياني عبد الحميد ماستر عن بعد مقياس الحوكمة والمحاسبة جامعة الجزائر ,03 2017.

13- International Finance corporation, corporate gouvernance , january ,2014,